

الزمنية . لأن صيغة المضارع كما سبق أن بنا في الحديث عن تطور اللغة العربية أسبق من صيغة الماضي في اللغات السامية ، وأنه لابد أن يكون قد انقضى وقت طويل على صيغة المضارع قبل أن تعرف إلى جوارها صيغة الماضي فلابد من البحث عن سبب آخر لظهور هذه الصيغة التي هي بالاسماء أشبه منها بالفعل .

وقد نستطيع أن نتوصل إلى اجابة على هذا التساؤل اذا تحدد لدينا وجه التشابه بين الاسم وصيغة المضارع ، ولنด تكلم النحويون عن أوجه التشبه بين الإسم وصيغة المضارع لكنهم في الحقيقة حدثوا عن أوجه التشابه لاعن علته ، لقد تحدثوا عن مشابهة المضارع للاسم في وقوعه موقعه ، وفي دخول أدوات الاسم عليه ، والحتوا المضارع بالاسم في اعرابه لهذا السبب ، وحاول ابن يعيش ان يرجع علاقة المضارع بالاسم الى كونها علاقة خاصة بالاسم نفسه لا بالزايد المشتركة فقال : « والمراد انه مشارع الاسماء اي شابهها بما يليها من الزوايد الأربع وهي المهمة والنون والتاء والياء نحو اقومهناتهم ويتقوم ويتصور غارب لذلك وليس الزوايد هي التي اوجبت له الاعراب ، وانما لما دخلت عليه جعلته على صيغة مشاريعها مشابها للاسم والمشابهة اوجبت له الاعراب » (١) ولكن لماذا قبل المضارع هذه الزوايد حتى أشبه بها الاسم ؟

لقد عتقدوا وجها آخر للتشبه لعله من الممكن ان يقولون الى شيء وهو قوله : ان المضارع يصلح لزمانى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما ، ان هذا القول يمكن ان يقولون الى شيء وهو ان هناك تدرا مشتركا من قبيل نوع التعلق (فيهما) هو الذي قاد الى التشبه ، فالاسم لا يتنهى تعلقه بمسماه ، وانميستر متعلقا في نفس الوقت بوحدات كثيرة من نوع واحد محمد اسم يحتوي على وحدات كثيرة لا حصر لها كل منها اسمها محمد وتحديده بشخص معين يحتاج الى ترائق ،

ولكنهم نظروا فوجدوا صيغة أخرى لاتكاد تتحدد بزمن بعينه ، كما أنها لاتلزم صورة بعينها فهي صورة مرنة متحركة ، لم يستطعوا ان يلزموها الحال لأنها لا تختص به وحده ولم يستطعوا ان يلزموها المستقبل لأنها لا تختص به وحده ، كما وجدوا لها طابعا غريبا على طبيعة الفعل كما عرفوا صورته في الماضي ونظروا فوجدوا أن هذه الصيغة أشبه بالاسم منها بالفعل فاشتتوا لها من هذه المشابهة اسماء نسموها المضارع وقالوا « المضارع يشتراك فيه الحاضر والمستقبل وسمى مضارعا لأنه مضارع الاسماء بدخول السين وسوف للاستقبال (٢) ولذلك قبل الاعراب كالاسماء ، وقالوا انه يشبه الاسم من جهات :

اولا انه يصلح لزمانى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما نحو قوله زيد سيقوم وسوف يقوم فيصير مستقبلا لا غير بدخول السين وسوف .

ثانيا انه يقع في مواقع الاسماء ويؤدى معانيها نحو قوله زيد يضرب كما تقول زيد ضارب وتقول في الصفة هذا رجل يضرب ، كما تقول هذا رجل ضارب فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيهما واحد :

ثالثا انه تدخل عليه لام التأكيد التي هي في الصل للاسم (٣) ولذلك فهو يعرب اعراب الاسماء بالرفع والنصب والجزم ما عدا الجر لانه يتعلق بمقادير خاصة بالاسم ولم يقل لنا النحويون لم يشارع المضارع الاسم ، (٤) كما لم يقولوا لنا لماذا لم توضع صيغ ثابتة لكل من زمانى الحال والاستقبال كما وضعت صيغ ثابتة للماضي ؟

انما لا يمكن ان نرد عدم تحديد صيغ خاصة للزمنة كما لا يمكن ان نرد مرونة صيغة المضارع ومشابهتها للاسم الى عجز العرب عن تحديد الابعاد

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج 7 ص 6

(٣) نفس المصدر والمصنحة

(٤) نفس المصدر ج 1 من 10 ، 11

(٥) شرح المفصل ج 7 ص 6

والبعض ينتهي نعلمه بالفعل عند حد الحال فقط ، وإنما يتعداه إلى الاستقبال ، كما أن تحديد بزمن معين يحتاج إلى قرائنا .

لقد عرف النحويون الاسم بأنه مادل على معنى في نفسه غير مقترب بزمان (6) ثم نظروا إلى تقسيمه من ناحية كونه جامداً ، أو مشتقاً ، مجرد أو مزيداً، ذكرها أو مؤنثاً منقوضاً أو مقصوراً أو مددوداً أو صحيحاً ، مفرداً أو مشتىً ، أو مجموعاً .

وعرفوا الفعل بأنه مادل على معنى واقترن بزمان (7) ثم قسموه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ والى صحيحٍ ومعتلٍ ، والى مجردٍ ومزيدٍ والى جامدٍ ومتصرفٍ ، والى متعدٍ ولازمٍ ومن حيث بناءه للفاعل والمفعول ومن حيث كونه مؤكدًا أو غير مؤكد .

فكأنهم بذلك قد جدوا الاسم من الزمن تجريداً تماماً ، فوقعوا بذلك في كثير من المشاكل منها هذه المشكلة التي تعالجها وهي مشكلة المضارع . فهو يتجرد الاسم حتى من الزمن إلى هذا الحد؟ أنهم يذهبون في تقسيماتهم إلى خلاف ذلك غمّهم متقطعون مثلًا على أن المصدر اسم لفعل ، ومع ذلك ذهب الكوفيون إلى أن في المصدر أصلًا للفعل ودليلهم على ذلك أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل المقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل « (8) فنراهم هنا لم يكتفوا بأن يجعلوا للاسم علاقة بالزمان وإنما جعلوه أكثر صلة بالزمان من الفعل لأن المصدر مطلق والفعل مقيد .

وهم يذهبون مثلًا إلى أن بعض الأسماء مجردة الفعل ويقوم مقابله ، ومن ذلك اسم الفاعل . يقول سيبويه « هذا باب اسم الفاعل الذي جرى مجرد الفعل المضارع في المぬول وفي المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان مثناً نكرة : »

ونذلك في قوله هذا ضارب زيداً غداً فمعنى وعمله هذا يضرب زيداً غداً وإذا حدث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك قوله هذا ضارب عبد الله الساعة فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً

الساعة وكان زيد ضارباً إياك فانها يحدث ايضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه وكان موانقاً زيداً فمعنى وعمله كذلك كان يضرب إياك ويوازن زيداً فهذا اجرى مجرى الفعل المضارع في العمل والممعنى مثناً » (9) .

ومن ذلك أيضًا الفاعل الذي بهنزة الذي يفعل يقول سيبويه « هذا باب صار الفاعل فيه بهنزة الذي في المعنى وما يفعل فيه » وذلك قوله هذا الضارب زيداً فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله (10) .

ومن ذلك المصادر التي تحمل عمل المضارع يقول سيبويه (هذا باب من المصادر جرى مجرد الفعل المضارع في عمله ومعنى) وذلك قوله عجبت من ضرب زيد فمعناه يضرب زيداً (11) .

نخرج من هذا إلى أن الاسم ليس مجردًا من الزمن أو معزولاً عنه ، وأنه هو المشترك مع الفعل فيه بصورة أو باخرى وهذا وجه هام من العلاقة بين الاثنين ، على أن هذه الرابطة تتقدنا إلى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لموضوعنا وهي أن الذي يشتراك فيه الاسم والفعل هو الزمن المستمر وهذا يضع إيدينا على منتاج العلاقة التي ربطت بين الاسم وبين الفعل المضارع ، وقد نبه سيبويه على هذه العلاقة بطريقه عكسية في حديثه عن اسم الفاعل في قوله فانها يحدث ايضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه وحتى حين يشبهه الاسم الفعل في حالة الماضي فانه يشبهه من هذا الوجه وذلك في حالة الفاعل الذي بهنزة فعل ، فقولنا هذا الضارب زيداً بمعنى هذا الذي ضرب زيداً ، إنها ينظر فيه هنا إلى استمرار هذه الحسنة من الفعل اللاصقة بزيد فهو الذي ضرب زيداً ، وهو الذي ما يزال ضربه زيداً حتى تامة ومستمرة ، ولأجل ذلك يجوز ان يعامل هذا الاسم الدال على الفعل الماضي معاملة الاسم الذي جرى مجرد الفعل المضارع وذلك قوله هما الضاربا زيد والضارب عمرو (12) وذلك من ناحية كف النون لقد لاحظ العرب أن وجود علاقة زمنية قوية تربط بين الصيغة التي تضارع الاسم وتدل على الزمن في الحال والاستقبال وبين الاسم ، وهذه العلاقة هي علاقة

(9) سيبويه ج 1 ص 82 .

(10) سيبويه ج 1 ص 93 .

(11) سيبويه ج 1 ص 97 .

(12) سيبويه ج 1 ص 94 .

(16) شرح ابن عطيل ج 1 ص 4 .

(17) شرح ابن عطيل ج 1 ص 4 .

(18) الاتصال للنباري ص 145 .